

اليسار المغربي يصطف في المعارضة قبيل التعديل الحكومي

انسحاب التقدم والاشتراكية من الحكومة يسهل مهمة العثماني في إيجاد حلفاء جدد

صادقت اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية المغربي بالأغلبية الساحقة على قرار مغادرة الحكومة، التي يقودها سعدالدين العثماني في خطوة تعكس إعادة الحزب اليساري إلى حساباته السياسية مع اقتراب التعديل الحكومي ومساعيه في البحث عن دور أكثر تأثيراً مع تشكل مشهد سياسي جديد.

زكية عبد النبي

الرباط - قرر حزب التقدم والاشتراكية المغربي (يساري) بموافقة أغلبية ساحقة من أعضائه الانسحاب من التحالف الحكومي الذي يقوده حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية. وعقب اجتماع اللجنة المركزية للحزب، الجمعة، لندرس قرار الانسحاب من الائتلاف الحكومي من عدمه والذي كان الحزب قد أعلن عنه الثلاثاء الماضي، صوت 235 عضواً بالموافقة على الانسحاب من أصل 275 عضواً، في حين امتنع ستة أعضاء عن التصويت وصوت 34 آخرون لصالح البقاء في الحكومة. ويأتي قرار حزب التقدم والاشتراكية الانسحاب في عملية تصويت صاخبة تطورت إلى عراك، في إطار الاستعدادات والمساووات التي تجريها مختلف الأحزاب السياسية بين أعضائها استعداداً لتعديل حكومي وشيك.

لا يترتب عن خروج التقدم الاشتراكي أي تأثير على بنية الائتلاف الحكومي، نظراً إلى أن عدد مقاعد بقية الأحزاب، يتجاوز نصف مقاعد البرلمان

وعزاً حزب التقدم والاشتراكية قرار مغادرة الحكومة بسبب ما أسماه "الصراع بين مكوناتها". وحذر من أن "الوضع غير السوي للأغلبية الحالية مرشح للزيد من التناقص في أفق عام 2021 كسنة انتخابية (سنة تنظيم انتخابات برلمانية)، ما سيحول دون أن تتمكن الحكومة من الاضطلاع بالمهام الجسام التي تنتظرها". من جهته أعرب حزب "العدالة والتنمية"



البحث عن دور أكثر تأثيراً

أكثر استعداداً لانتخابات 2021. ويرى المحللون أن مغادرة التقدم الاشتراكي للحكومة تترك الائتلاف الحاكم بالمغرب، وتخرج حكومة العثماني وتجعل حزب العدالة والتنمية أكثر المتضررين مع خسارته لأبرز حلفائه. ويصعب هذا الانسحاب على حزب العدالة والتنمية مهمة قيادة المشهد السياسي في المرحلة القادمة، ومع تشكيل فريق حكومي جديد مع تواصل الاستعدادات لادائه في تسيير شؤون المملكة والاستجابة للمطالب الاجتماعية في توفير تنمية عادلة.

ومع ذلك يتوقع المحللون أن انسحاب التقدم والاشتراكية من الحكومة سيسهل مهمة العثماني في إيجاد حلفاء جدد على عكس ما حدث لحكومة عبد الإله بن كيران في عام 2016 عندما لم يتوقف في تشكيل الائتلاف الحكومي بسبب عدم اتفاق بعض الأحزاب. وستبقى حكومة العثماني تقود الأغلبية البرلمانية بعد خروج وزير الصحة المنتمي إلى الحزب المنسحب.

وفي 17 مارس 2017، عين الملك محمد السادس، سعدالدين العثماني (61 عاماً) رئيساً للحكومة، خلفاً لعبد الإله بن كيران (63 عاماً)، وضمنت الحكومة وزراء من أحزاب كان بن كيران يرفض دخولها إلى التشكيلة الوزارية، ويعتبرها سبب "إشغال" تشكيل الحكومة بقيادته.

الأحزاب دون "التقدم"، يتجاوز نصف عدد مقاعد مجلس النواب. غير أن العاهل المغربي الملك محمد السادس، بحث في 21 سبتمبر الماضي مع رئيس الحكومة سعدالدين العثماني، التعديل الحكومي المرتقب.

ويعد هذا اللقاء الأول من نوعه بين العاهل المغربي والعثماني، منذ دعوة الملك في نهاية يوليو الماضي إلى إجراء تعديل في تشكيلة الحكومة.

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد حث في خطاب العرش في يوليو الماضي بمناسبة ذكرى مرور عشرين عاماً على توليه الحكم، رئيس الحكومة المغربية القيام بتعديل حكومي من أجل "إغناء وتجديد مناصب المسؤولية الحكومية والإدارية بكفاءات وطنية عالية المستوى".

وقال نبيل بن عبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية الذي اختار الاصطفاة في المعارضة إن "قرار خروج الحزب من الحكومة" لم يقله مصالح وزارية ضيقة، وإن الحزب "قد يقبل بأن يكون بنصف مقعد، إذا كانت الحكومة حكومة إصلاح وذات توجهات قوية تعمل على بلورة مضامين دستور المغرب الجديد".

وأضاف قبيل الإعلان عن نتائج التصويت أن اصطفاة حزبه في المعارضة سيفوق الحزب أكثر وسيجعله

المغربي عن أسفه لقرار حليفه؛ حزب التقدم والاشتراكية الانسحاب من الحكومة، وذلك في تدوينة لـ"سليمان العمراني"، النائب الأول لأمين عام حزب "العدالة والتنمية" المغربي (قائد الائتلاف الحكومي)، عبر صفحته الرسمية بالفيسبوك، في أول تعليق للحزب على قرار التقدم والاشتراكية، الذي يعتبر الحليف الوحيد قبل الانتخابات البرلمانية عام 2016.

وقال العمراني إن "حزب العدالة والتنمية يقدر حزب التقدم والاشتراكية، ويعتز بعلاقته به، ويتعاون الحزبين على الصعيد الحكومي باعتبار أنه كان يمثل مصلحة وطنية". ولفت إلى أن "حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسه الأمين العام ورئيس الحكومة سعدالدين العثماني، عبر عن تشيبه باستمرار حزب التقدم والاشتراكية في التحالف الحكومي القائم".

وتضمن الحكومة الحالية أحزاب "العدالة والتنمية" (125 نائباً بمجلس النواب؛ الغرفة الأولى للبرلمان من أصل 395)، التجمع الوطني للأحرار (37 نائباً)، والحركة الشعبية (27)، والاتحاد الاشتراكي (20)، والاتحاد الدستوري (23)، والتقدم والاشتراكي (12).

ولا يترتب عن خروج التقدم والاشتراكي أي تأثير على بنية الائتلاف الحكومي، نظراً إلى أن عدد مقاعد بقية

شكوك أميركية بتورط البوليساريو في الإرهاب

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - وعدت وزارة الخارجية الأميركية، الجمعة، بمكافأة تبلغ قيمتها خمسة ملايين دولار لمن يقدم معلومات تسمح بمعرفة مكان عدنان أبووليد الصحرأوي، العضو السابق في جبهة البوليساريو الانفصالية، والذي أصبح لاحقاً زعيماً لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

وتعد واشنطن بمكافأة لاعتقال زعيم تنظيم داعش بعد سنتين على كمين نصبه التنظيم، وقد أودى بحياة أربعة جنود أميركيين وأربعة نيجريين في النيجر. وأعلن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية عن تخصيص مكافأة في "تكري الكمين" وللمرة الأولى في إطار هذا التحقيق.

ويعد توجه وزارة الخارجية الأميركية الأخير ضد عدنان أبووليد الصحرأوي، الحديث حول ما تشكله جبهة البوليساريو من تهديد خطير للاستقرار في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، خصوصاً بعد ثبوت علاقة البوليساريو مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث باتت من مزودي الجهاديين التابعين لتنظيم داعش في ليبيا وسوريا بالأسلحة.

وانضم المدعو عدنان أبووليد، وهو عضو سابق في ما يسمى بـ"جيش التحرير الشعبي الصحراوي" التابع للبوليساريو، إلى التنظيم الجهادي "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، وفي مايو 2015 أعلن أن فصيلة باع تنظيم داعش وأطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى". وتم اختياره ليكون مسؤولاً عن كل فروع التنظيم في أفريقيا.

وحسب تقرير الأمم المتحدة تتألف الجماعة التي يقودها عدنان أبووليد الصحرأوي من مقاتلين من قبائل الفولاني والطوارق وأفراد من أصول صحراوية، وهي تستهدف في الغالب قوات الأمن في النيجر وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي على الحدود بين النيجر ومالي.

ويقول مراقبون أن إطلاق واشنطن مكافأة مالية للقبض على العضو السابق في البوليساريو، هو إدانة ضمنية لهذا التنظيم الانفصالي الذي لم تسعفه كل مناوآته في إقناع المجتمع الدولي بطروحه الانفصالية في ما يخص قضية الصحراء المغربية، خصوصاً مع تفاعل دولي إيجابي مع مبادرة الحكم الذاتي.

وفي هذا السياق ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" قبل شهرين أن هذه الحقيقة تشكل قناعة لدى صناع القرار الأميركيين على نطاق واسع، مبرزة أن إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تواجه التهديد الإرهابي على عدة جبهات، منبذة تجاه الوضع في منطقة الصحراء والساحل.

وكان مركز الاستخبارات والأمن الاستراتيجي الأوروبي، ومقره في بروكسل، قد حذر من تقارب البوليساريو مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مشيراً إلى الأوضاع الاجتماعية الكارثية في مخيمات تندوف التي تدفع جزءاً من الشباب إلى مغادرة المخيمات والالتحاق بالجماعات الإرهابية.

وتتقاسم واشنطن والرباط نفس الموقف بشأن ما تشكله البوليساريو من تهديد للمنطقة، ولا تزال التحذيرات متواصلة من تحول منطقة تندوف إلى بؤرة خطيرة للإرهاب، وهو ما يتفق بشأنه خبراء المركز الدولي للدراسات حول الإرهاب (أي.سي.تي.أس) ومقره في الولايات المتحدة، بخصوص الارتباطات بين الجماعات الإرهابية العاملة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل بجبهة البوليساريو، مشيرين إلى تزايد وتيرة تواجد تنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة التابعة له في المنطقة.

وأشار تقرير المركز الدولي للدراسات حول الإرهاب إلى أن تنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة في المنطقة تسعى إلى استغلال الوضع في المخيمات التي تسيطر عليها البوليساريو للقيام بأنشطة متتفة للتجنيد، مشدداً على ضرورة الملحة لمواجهة هذا الخطر الأمني.

محامو الجزائر ينددون بحملة الاعتقالات المتواصلة

صابر بلدي

الجزائر - نظم المحامون مسيرات في عدد من المدن الجزائرية، تعبيرا عن تضامنهم مع فعاليات الحراك، ومع سجناء الرأي المتواجدين في السجون، على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات الشعبية التي تعيشها الجزائر ضد السلطة منذ نحو ثمانية أشهر.

وحيث ذكرى الخامس من أكتوبر 1988، على أجواء الحراك الجزائري، حيث اقترنت الذكرى التي شهدت أول انتفاضة شعبية ضد السلطة، وقد أفضت إلى مقتل نحو 500 مظاهراً، مع الاحتجاجات السياسية المطالبة بالتغيير السياسي الشامل وبرحيل كل لرموز السلطة.

وصعد المحامون في الأونة الأخيرة من لهجة التصعيد تجاه السلطة، وهدد المكتب النقابي في العاصمة، بمقاطعة الدفاع عن المحبوسين، بسبب ما أسماه بـ"أفراط السلطة في حملة التوقيفات والاعتقالات التي لم تعد مبررة قانوناً".

وصرح المحامي والناشط الحقوقي مصطفى بوشاشي، بأن "البلاد تسير نحو الإنزلاق في دولة اللاتقانون، وتجاهل أبسط الحقوق الأساسية في التعبير عن الرأي، وهو أمر يسيء إلى سمعة الجزائر".

وفي بيان لمجلس منظمة المحامين بالجزائر العاصمة، فإن الهيئة تتجه إلى "مقاطعة كل المتابعات الخارقة للقانون والمؤدية إلى محاكمات صورية، بسبب حملة الاعتقالات المفتوحة ضد نشطاء خرجوا للتظاهر بطرق سلمية، ورفع عدد مطالب ومنها استقلال القضاء".

قيس سعيد يحجم عن حملته الانتخابية مع تواصل توقيف منافسه

موقوفا بتهم تتعلق بغسل أموال وتهرب ضريبي. وقالت المنظمة في بيان نقل تصريحات الناطق الرسمي باسم الأمين العام ليل الجمعة "تحت جميع الأطراف المعنية على ضمان أرضية

الانتخابات الرئاسية في الديمقراطية الناشئة بتونس منذ بدء الانتقال السياسي عام 2011. بدورها، دعت منظمة تونس بشأن مال الانتخابات في حال استمر القروي في السجن، وفي حال جرى الطعن في نتائجها. وهذه ثانية

في الحملة الانتخابية للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وتتضارب مواقف رجال القانون في تونس بشأن مال الانتخابات في حال استمر القروي في السجن، وفي حال جرى الطعن في نتائجها. وهذه ثانية

انطلقت عملية التصويت للانتخابات التشريعية التونسية في مراكز الاقتراع خارج البلاد الجمعة. وتمتد عملية الاقتراع للتونسيين بالخارج على مدى ثلاثة أيام، فيما تفتح الأحد مراكز الاقتراع أبوابها للتونسيين في الداخل لاختيار أعضاء برلمانهم الجديد.

في الحملة الانتخابية للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وتتضارب مواقف رجال القانون في تونس بشأن مال الانتخابات في حال استمر القروي في السجن، وفي حال جرى الطعن في نتائجها. وهذه ثانية

في الحملة الانتخابية للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وتتضارب مواقف رجال القانون في تونس بشأن مال الانتخابات في حال استمر القروي في السجن، وفي حال جرى الطعن في نتائجها. وهذه ثانية

انطلقت عملية التصويت للانتخابات التشريعية التونسية في مراكز الاقتراع خارج البلاد الجمعة. وتمتد عملية الاقتراع للتونسيين بالخارج على مدى ثلاثة أيام، فيما تفتح الأحد مراكز الاقتراع أبوابها للتونسيين في الداخل لاختيار أعضاء برلمانهم الجديد.

تونس - أحجم المرشح للانتخابات الرئاسية في تونس قيس سعيد عن القيام بحملته الانتخابية لـ"نوع أخلاقية" في ظل استمرار إيقاف منافسه نبيل القروي. وأوضح سعيد، السبت، في بيان له، أنه لن يقوم بحملته الانتخابية "لدواع أخلاقية، وضماناً لتجنب الغموض حول تكافؤ الفرص بين المرشحين". وقال سعيد، المرشح المستقل وأستاذ القانون الدستوري المتقاعد، إن قراره يأتي على الرغم "من إيمانه العميق بأن تكافؤ الفرص يجب أن يشمل أيضاً الوسائل المتاحة لكلا المرشحين"، في إشارة إلى "قناة نسمة" الخاصة التي يعد القروي أحد مالكيها، بجانب الفوارق في الإمكانيات المالية بين المرشحين.

ودعا سعيد في بيانه إلى "ضرورة الابتعاد عن المحاولات البائسة لضرب سير العملية الانتخابية". وتواجه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس وضعا مربكاً ومعقداً بسبب إيقاف المرشح الرئاسي رجل الأعمال وقطب الإعلام والإشهار، نبيل القروي منذ 23 أغسطس الماضي للتحقيق في تهم ترتبط بفساد مالي.

ونجح القروي، وهو رهن الإيقاف، في المرور إلى الدور الثاني مع المرشح المتصدر قيس سعيد ولكنه يواجه خطر الغياب عن الحملة الانتخابية التي بدأت منذ الخميس الماضي، وكذلك المناظرة التلفزيونية كما حدث في الدور الأول أيضاً. ورفض القضاء ثلاثة مطالب من محامي القروي للإفراج عنه حتى يشارك

